I. مقدمة

شهد **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، ارتفاعاً بقيمة ٥٥ مليار ليرة، ليبلغ ٢٢١٠ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تموز ٢٠١٢ مقارنة مع مبلغ ٢١٥٥ مليار ليرة المحقق خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ١٥٣٨ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تموز ٢٠١٢، وذلك بانخفاض قيمته ٥٧ مليار ليرة أو ٤ بالمائة عن مبلغ ١٥٩٦ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١. يعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الفروقات المدفوعة خلال ٢٠١٢ عن العام الفائت إذ بلغت دفعات الفروقات المتنوعة ٨٨ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تموز ٢٠١٢ من أصل إجمالي المبلغ المدفوع مقارنة مع ١٩٥ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الفائت.

لدى استثناء قيمة الفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ١٤٠١ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تموز ٢٠١١ مقارنة مع ١٤٤٩ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، بزيادة قدرها ٣ في المائة، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى تجنيد عناصر جديدة في قوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفروقات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢–تموز ٢٠١١	ك٢–تموز ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	1596	1538	%4-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	1401	1449	%3

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مسجلاً نسبة ٢٠ في المائة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ بانخفاض عن النسبة المحققة خلال الفترة نفسها من العام الماضي والبالغة ٢٥ في المائة.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢-تموز	٢٠١٢ ك٢-تموز	٢٠١١ ك٢-تموز	٢٠١٢ ك٢-تموز	٢٠١١ ك٢-تموز	٢٠١٢ ك٢-تموز	٢٠١١ ك٢-تموز	٢٠١٢ ك٢-تموز	٢٠١١ ك٢-تموز	٢٠١٢ ك٢-تموز
الجهاز العسكري	**1031**	**929**	**42**	**44**	**308**	**362**	**1**	**2**	**1382**	**1337**
الجيش	689	584	27	27	192	239	0	2	908	852
قوى الأمن الداخلي 1/	272	252	12	13	96	99	0	0	380	364
قوى الأمن العام 2/	52	48	2	2	14	13	1	1	69	64
قوى أمن الدولة 3/	18	45	1	1	6	10	0	0	25	57
الجهاز التربوي	**381**	**398**	**37**	**34**	**0**	**0**	**0**	**0**	**417**	**432**
الجهاز المدني 4/	**183**	**211**	**39**	**39**	**2**	**4**	**107**	**157**	**332**	**411**
تعاونية موظفي الدولة							*85*	*136*	*85*	*136*
الجمارك 5/									**24**	**31**
إجمالي الإنفاق	**1596**	**1538**	**118**	**117**	**310**	**366**	**108**	**159**	**2155**	**2210**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

بلغ الانخفاض السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري نسبة ١٠ في المائة، وقد جاء بشكل أساسي نتيجةً لتسديد (أ) *تعويضات خدمة الميدان* من خلال دفعة واحدة في شباط ٢٠١١ بقيمة ٥٢ مليار ليرة مقابل لا شيء خلال فترة كانون الثاني- تموز ٢٠١٢، و(ب) تسديد *الدفعة السادسة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦- ١٩٩٨[١] في الأشهر السبعة الأولى من العام الفائت بقيمة ١١٧ مليار ليرة مقابل مبلغ ٣٣ مليار ليرة في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٢. وعند استثناء هاتين الدفعتين، تسجل مدفوعات الجهاز العسكري ارتفاعا بقيمة ٣٤ مليار ليرة نتيجة تطويع عناصر إضافية[٢] (حوالي ١٥٧٠ عنصر[٣])

[١] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩.

[٢] قرار مجلس الوزراء رقم ١٣ تاريخ ٣١ آذار ٢٠١٠.

[٣] استنادا إلى مكتب التوظيف في قوى الأمن الداخلي، تظهر الأرقام المعدلة تطويع ١٥٧٠ عنصر إضافي وليس ٢٠٠٠ عنصر كما ورد في تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها عن شهر حزيران ٢٠١٢.

في قوى الأمن الداخلي عام ٢٠١١، الأمر الذي بدأ تأثيره في الرواتب يظهر بشكل ملحوظ ابتداءً من آب ٢٠١١.

B.III الجهاز التربوي

جاء الارتفاع في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز التربوي، الذي بلغ نسبة ٤ في المائة في كانون الثاني– تموز ٢٠١٢ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١١، بشكل أساسي نتيجة دفع مبلغ ٢١ مليار ليرة[٤] في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ من *فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية*[٥] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

C.III الجهاز المدني

سجلت المدفوعات المخصصة للجهاز المدني ارتفاعاً بنسبة ١٦ في المائة، والسبب وراء ذلك يعود جزئياً إلى دفع مبلغ ١٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٦] عن الأعوام ٢٠٠٥–٢٠٠٩ مقابل لا شيء في العام الفائت.

من منظار التصنيف الإداري[٧]، جاءت أبرز الزيادات خلال هذه فترة كانون الثاني– تموز ٢٠١٢ في الفئات التالية: (١) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٢) الدبلوماسيون في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية، إضافة إلى (٣) القضاة[٨]، وقد شهدت ارتفاعاً بقيمة ١٢ مليار ليرة، ٧ مليار ليرة و١٥ مليار ليرة على التوالي.

- يعود ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى الدبلوماسيين في الخارج إلى مسألة توقيت مدفوعات الرواتب الشهرية حيث شهدت الفترة الممتدة بين كانون الثاني وتموز ٢٠١٢ دفع مبلغ ٥ مليار ليرة لتغطية رواتب النصف الثاني من العام ٢٠١٠، إضافةً إلى مبلغ ٩ مليار ليرة بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض بقيمة ٤ مليار ليرة في الدفعات العائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨.
- يعود نمو المدفوعات العائدة إلى الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الإدارة المركزية لوزارة الخارجية في بيروت إلى دفع مبلغ ٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠١٢ بدل فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية[٩].

[٤] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٣٤١ الذي سمح بدفع مبلغ قدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الدرجات الأربع الاستثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.

[٥] بموجب القانون ٢٠١١/١٥٩- الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١٠/١/١ ودرجتين استثنائيتين اعتبارا من ٢٠١١/١/١. تجدر الإشارة إلى انه لهذا القانون أثرا دائما أيضا, إذ وابتداء من ٢٠١٢/١/١ سيتم دمج قيمة الأربع درجات الاستثنائية في الراتب الأساسي للأساتذة المعنيين.

[٦] لمزيد من المعلومات حول فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد شباط ٢٠١٢ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[٧] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

[٨] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

[٩] بموجب سلفة الخزينة المنصوص عليها في المرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

- وترجع زيادة المدفوعات لصالح القضاة، من ٢٩ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١١ إلى ٤٣ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، بشكل أساسي إلى ارتفاع رواتب القضاة من مدنيين وروحيين بعد اعتماد سلسلة جديدة لرواتبهم[١٠].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض مخصصات الرواتب والأجور لعناصر الجهاز المدني قد تم دفعها بموجب سلف خزينة[١١].

IV. التقديمات الاجتماعية

شهدت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة ٥٥ مليار ليرة، من ٣١٠ مليار ليرة في كانون الثاني– تموز ٢٠١١ إلى ٣٦٦ مليار ليرة في في الفترة نفسها من العام الجاري. ونتجت هذه الزيادة بشكل أساسي عن ارتفاع المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (+٤٨ مليار ليرة)، قوى الأمن الداخلي (+٣ مليار ليرة) وقوى أمن الدولة (+٤ مليار ليرة). ويعود سبب الزيادة لارتفاع الدفعات المتعلقة بكل من *التقديمات الاستشفائية* (+٣٨ مليار ليرة)، *المنح التعليمية* (+١٢مليار ليرة)، إضافة إلى *تقديمات المرض والأمومة* (+٤ مليار ليرة).

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[١٢]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، بشكل ملحوظ في كانون الثاني– تموز ٢٠١٢ (+٥١ مليار ليرة) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد المدفوعات، حيث يعود مبلغ ٦١ مليار ليرة[١٣]، من أصل مبلغ ١٣٦ مليار ليرة الذي تم تحويله بين كانون الثاني وتموز ٢٠١٢ إلى تعاونية موظفي الدولة، إلى مشروع موازنة ٢٠١١، مقابل تحويل مبلغ ٨٥ مليار ليرة فقط في الفترة المماثلة من العام الفائت.

---

[١٠] بعد اعتماد القانون رقم ١٧٣ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بزيادة رواتب القضاة، الرجاء مراجعة المربع ٢ في عدد كانون الأول ٢٠١١ من تقرير الرواتب والأجور وملحقاتها.

[١١] بموجب المراسيم التالية: مرسوم رقم ٦٦٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/١٩، مرسوم رقم ٦٧٥٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩، مرسوم رقم ٦٨٢٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/١٦، مرسوم رقم ٦٨٤٠ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧، مرسوم رقم ٦٨٧٣ تاريخ ٢٠١١/١١/١٨، مرسوم رقم ٧٠٣٤ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣ ومرسوم رقم ٧٣٥٩ تاريخ ٢٠١٢/١/٩.

[١٢] يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفة رب عمل لتأمين التغطية للعاملين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

[١٣] تمت هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 7005 تاريخ 2011/11/30، الذي سمح بدفع مبلغ قدره 61 مليار ليرة لصالح تعاونية موظفي الدولة لتغطية نفقات عام 2011.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً بلغ ٧ مليار ليرة في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١١ نتيجة تسديد فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ بقيمة ٩ مليار ليرة بين كانون الثاني وتموز ٢٠١٢. وقد تم تسديد هذه الدفعات من حساب الأمانات كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور العائدة للجمارك.